

## المرجعية الدينية وأثرها في بناء الامة

م.م افراح رحيم علي الغالبي

م.م رؤى وحيد عبد الحسين

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة ذي قار / قسم التاريخ

الملخص:

مما لاشك فيه ان الدورالذي تؤديه المرجعية الدينية في حياة الامة هو امتداد لدور الائمة المعصومين (ع) ، وهو امتداد لدور النبي (ص) ، فقد تلقى اتباع ال البيت (ع) منها المفاهيم العقائدية والتوصيات السلوكية والاورام والاحكام والتكاليف العملية ، فما من مشكلة الا ولها حلها عند هؤلاء المجتهدين ، والذين يمتازون بكفاءة عالية على المستويين الذهني والمعرفي . ولعل ابرز هذه الادوار ما قام به المرجع الديني السيد علي السيستاني (دام ظله) ، اذ كانت لمساته ودوره واضحا ومؤثرا في الكثير من الاحداث التي مر بها العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ م ، ونخص بالذكر منها كتابة الدستور والانتخابات واحداث النجف وتفجير مرقد الاماميين العسكريين (ع) في سامراء ، وصولا الى فتوى الجهاد الكفائي عام ٢٠١٤ م ، ولاتزال هذه الصلة مستمرة بين المرجعية والامة التي ظلت تلجأ الى المرجعية عندما يتطلب الامر ذلك . فأصبحت المرجعية محطة متميزة تشع بمواقفها السياسية وفي مقارعة الظلم والاستبداد ، حيث سعت لحفظ الهوية والحريات العامة والثوابت الدينية والوطنية والعدالة الاجتماعية .

المقدمة :

للمرجعية الدينية الدور الكبير والاساسي في عملية البناء الاجتماعي، فالمرجعية تقوم بحفظ اوبيان او إدارة او تربية او رسم الاركان الاخرى، وهذا إنما يتضح أكثر

من خلال معرفة موقع المرجعية ودورها ومسؤولياتها في الامة. لعبت المرجعية الدينية لدى الشيعة الاثني عشرية دورا سياسيا واجتماعيا ودينيا متميزا منذ بداية الغيبة الكبرى، فقد امت العلاقة المباشرة بين الفقيه مرجع التقليد وبين اتباعه ومقلديه استقلالية للمرجعية عن المؤسسة السياسية الحاكمة سياسيا وماليا، نتيجة اعتماد مراجع التقليد على الخمس والزكاة التي يدفعها مقلدوهم ليصرفوها في مواردها الشرعية.

إنّ للمرجعية الدينية الشريفة في التأريخ الحديث والمعاصر موقفاً واضحاً، ومشرفاً وعظيماً لجميع الأحداث التي تعرّضت إليها بلاد المسلمين، من قبل الدول الاستعمارية التي تكالبت عليها لاستعمارها، أو من خلال أعوانهم وعملائهم من الحكام؛ لتمزيق وحدتهم، وتحريف منهجهم، وتلوّث عقائدهم، ونهب خيراتهم، فانبرى لمواجهة فقهاء المرجعية وأعلامها من خلال الفتاوى التي تدعو للتصدي لأفكارهم تارة، ولاعتداءاتهم تارة أخرى، وما جرى في العراق منذ آبتداء تأسيس دولته عام ١٩٢١م بعد فتوى ثورة العشرين التي أطلقها المرجع الديني الشيخ محمد تقي الشيرازي (قدس سره) ضد الإنكليز وما ترتبت عليها من آثار، وختاماً بفتوى الجهاد الكفائي التي أعلنها المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلّه) عام ٢٠١٤م للحفاظ على الدولة العراقية ضد داعش الإرهابي، لشاهدت تأريخي حَيٌّ على المواقف الوطنية في بناء الدولة العراقية، والحفاظ عليها وعلى نظامها من الانهيار.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى محورين، تضمن المحور الاول: الدور التاريخي لتطور المرجعية الدينية، في حين تناولنا في المحور الثاني: دور المرجعية في بناء الامة. المحور الاول: الدور التاريخي لتطور المرجعية:

تعد المرجعية امتدادا تاريخيا يستقي أصوله من المؤسسة الدينية، وتتميز بعراقة تأريخها وبخوضها أحداث تاريخية كثيرة، ربما يصح أن نصف بعضها بالهائلة، واليوم تطوي هذه المؤسسة التاريخية أفيئتها الأولى حافلة بالتجارب والأحداث. إن أقرب مفهوم للمرجعية تم تداوله آنذاك وتسمى لنا العثور عليه هو الاجتهاد والتقليد. ولا يخفى أن أكثر الكتاب تطرقوا إلى الاجتهاد والتقليد من زاوية فقهية أو أصولية، وقد يندر وجود دراسات حول الاجتهاد والتقليد باعتباره مؤسسة للإستفتاء. لقد ساهمت المرجعية الدينية في الاحداث الدينية والوطنية على مستوى القيادة مساهمة فعالة، مما كشف عن فكر سياسي لديها يؤهلها الى تحمل مسؤولية قيادة المجتمع، والتي تعتبر جزء من مهامها الاساسية، اذ من الصعب فصل الدين عن السياسة، والمرجعية الدينية - كما نفهمها - قيادة الامة دينا ودنيا، وقد عشنا افكارها ومواقفها السياسية ومحاولاتها العديدة للدفاع عن الوطن والامة ومصالحها العامة، والاهتمام بنهضتها على مستوى الساحة الاسلامية في منطقة الشرق الاوسط خاصة(١).

لقد كان الفقهاء في عهد البويهيين والصفويين ضمن حاشية السلطة، وقد أسندت إليهم إدارة شؤون البلاد، فكانوا يمارسون المهام الشرعية باعتبارهم فقهاء مجتهدين، وكانت مهام المرجعية التي يمارسونها مندرجة ضمن الأحكام الشرعية، لكنّها غير معنونة بعنوان المرجعية. لقد كانت هذه الفترة هي الأخرى خالية من أي أثر لمفهوم المرجعية، فلم نعثر في تصانيفها المتمثلة في كتب أبو الفتوح الرازي والمحقق الكركي والعلامة المجلسي والشيخ البهائي عن بحث أو رسالة حول المرجعية، بل إننا لم نعثر على تصنيف يؤرخ للحوزة العلمية آنذاك فكيف بما يؤرخ للمرجعية، فيما نجد أن كتب أصول الفقه تفرد بأبحاثا مستقلة للأحكام الاجتماعية - في باب الاجتهاد والتقليد - وتعتبرها من المهام التي تقع على عاتق المجتهد(٢).

ولنمضي قدما عبر التاريخ في بحثنا عن التراث حول المرجعية؛ لنصل إلى العهد القاجاري الذي برز فيه دور فقهاء الشيعة وتبلور بصورة أكبر في الحركة الدستورية، ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر اضطر «ناصر الدين شاه»، من سلالة الدولة القاجارية، إلى التراجع عن معاهدة منح امتياز انتاج (التبغ) التي وقعها مع البريطانيين، وذلك بسبب الضغط الكبير الذي شكلته فتوى المرجع الأعلى في زمانه، المجدد السيد محمد حسن الشيرازي، بتحريم التبغ، التي عرفت بـ «ثورة التنباك»، حيث اصدر فتواه المشهورة : (استعمال التنباك والتتن حرام ، بأي نحو كان ، ومن استعمله كان كمن حارب الامام المهدي (عج) ) ، وقد وصل تأثير هذه الفتوى إلى داخل أسوار القصر القاجاري، حيث قامت زوجة السلطان نفسه، بتحطيم «الأرجيلة» التي طلبها الملك ليدخنها، وكان ردّها حاسما، عندما استنكر زوجها هذا الفعل، بقولها: «إن الذي حللني عليك حرم استعمال التبغ اليوم»<sup>(٣)</sup>.

اما الدور الحاسم الآخر، فقد تجسد في الثورة الجماهيرية التي قادها الإمام الخميني، على آخر ملك في الدولة الإيرانية، وهو «محمد رضا بهلوي» في نهاية السبعينات، وعندما اصطدم الشاه، بفتاوى العلماء الذين حرموا وأدانوا سياساته وأعماله المنافية للشرع والأخلاق والانسانية، من قبيل التشجيع على الإباحية الجنسية، وتجاهل الاحكام الاسلامية في موارد عديدة، وتشريع قانون «الحصانة القضائية» ، الذي يسلب من الجهاز القضائي الإيراني أي حق بإدانة امريكي يرتكب جريمة في إيران. بمعنى إن المواطن الإيراني غير آمن أمام الامريكي اذا ما دهسه وسط الشارع، أو تشاجر معه او تجاوز على حقوقه وغير ذلك. الامر الذي عدته الاوساط الدينية والحوزوية انتهاكا فاضحا للكرامة الانسانية، فضلا عن استباحة حق الانسان المسلم في بلده المسلم. كل هذا وغيره، تسبب في تصدع النظام الملكي في إيران،

ورغم الامتيازات الهائلة التي كان يغدقها على المؤسسة العسكرية لحماية عرشه، فان الجيش لم يتمكن من الاستمرار في الطريق الى جانب الشاه، فاعلن انضمامه الى الثورة الجماهيرية، وكان المسمار الاخير في نعش الشاه ونظام حكمه، وأعلن في الوقت نفسه الولاء للمرجعية الدينية، وشخص الامام الخميني الراحل(٤).

فضلا عن ذلك فقد شارك العلماء الاعلام في قضايا الوطن العربي كقضية تحرير المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي، وتحرير الجزائر، والقضية الفلسطينية، وموقف المرجع الديني السيد محسن الحكيم من استقباله طلائع فتح في بداية تشكيلها وتشجيعهم البطولي في تحمل المسؤولية النضالية معروفة عند الجميع، والجهاد ضد ايطاليا لغزوها ليبيا ١٩١١م حيث اصدر علماء الدين الشيعة منهم والسنة فتاواهم في بذل النفس والنفيس لنصرة الشعب المسلم(٥).

لقد عاشت المرجعية الدينية للشيعة الامامية على مر تاريخها بطريقة واقعية بعيدا عن انواع التعصب والفتن، مدافعة عن مبادئ الاسلام والحق والعدالة، مع وجود اختلاف رؤى بين المراجع بحسب نظرياتهم الاجتهادية في هذه الامور، وطريقة تفكيرهم السياسي، وتحليلهم الخاص للواقع السياسي الذي يمرون به.. فمنهم من رأى ضرورة العمل السياسي مباشرة وتحمل نتائجها سلبا او ايجابا، ويقابل هذا النمط من التفكير خط مرجعي اخر يرى ان دوره ينحصر في مراقبة التطورات السياسية والتدخل الحاسم حيثما كانت هناك ضرورة شرعية، ويمكن عد مدينة النجف مركزا سياسيا مهما قبل ثورة العشرين، ولكن بروز المجتهدين الاصوليين قد عدل على نحو جذري ابعاد ذلك المركز، وذلك بتزويد هذه المدينة المقدسة بمشروع سياسي، فقد اصبح المجتهدون ومن بينهم مراجع الدين يمارسون سلطة روحية بالدرجة الاولى، واخرى زمانية في الوقت نفسه قد زادها الاجتهاد جاذبية خاصة

، وقد برزت هذه السلطة السياسية على نحو جاد في المناظرات التي دارت حول الدستور والدين والجهاد ضد الاستعمار الاوربي (٦).

تشكل المرجعيات الدينية في العراق بشكل عام والمرجعية الدينية الشيعية التي تتخذ من مجاورة العتبات المقدسة في مدينة النجف مقراً لها بشكل خاص جزءاً مهماً ومؤثراً في الحراك الاجتماعي السياسي، ولعل هذه المرجعيات لها القدرات الاكثري تطويع الرأي العام، وتوجيهية، وكان لها مشاركات فاعلة في الاحداث التاريخية المنفصلية التي شهدتها العراق خلال مدة القرن العشرين (٧).

ظلت المرجعية الدينية على مر العصور تمارس سلطة روحية عليا لتوجيه الامة وحسم خياراتها، وتحديد مسارات تحركها، سلباً او ايجاباً، وحفظ كيانها، ودفعها باتجاه المطالبة بحقوقها المشروعة، وهو دور طالما دفعت المرجعية ثمن التصدي له خاصة في عهود الحكومات الظالمة والسلطات المستبدة، وعلى الرغم من الضغوطات التي مرت بها المرجعية في مراحل كثيرة لكنها لم تمنعها من التصدي للمسؤولية خاصة في فترات الضعف الحكومي التي ترتفع فيها درجة المخاطر التي تهدد حياة الناس وممتلكاتهم ولم تنقطع الصلة بين المرجعية والامة، التي ظلت تلجأ للمرجعية في الظروف الحالكة، خاصة حين يتطلب الامر مواجهة مباشرة تستلزم اراقاة الدماء وزهق الارواح (٨).

فضلاً عن دور المرجعية في حماية النجف الاشرف من الغزو الارهابي عن طريق تشكيل طلائع مسلحة عام ١٢١٨ هـ، حيث اعد الزعيم الديني الشيخ جعفر كاشف الغطاء وبمساعدة بعض علماء البلد قوة جماهيرية هياً لها السلاح وما يحتاج اليه من عدة الدفاع عن الارض، ودفع الغزاة عنه، وفعلاً تمكنت

الميليشيا الشيعية بقيادة الشيخ جعفر كاشف الغطاء وثلة من العلماء الاعلام من دحر القوات الغازية (٩).

كما إن موقف المؤسسة الدينية لم يكن مقتصرًا على تحريك الأحداث السياسية العراقية الداخلية أبان تلك المدة بل تعدى إلى المساندة الإقليمية في الأحداث التي تتعرض لها المنطقة بأسرها، وتحديدًا أبان الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١م وفيها انقسم رأي المرجعية النجفية بين مؤيد لها وتزعمه الشيخ محمد كاظم الخراساني، وسمي بالمشروطة، وبين اتجاه آخر رفض الدستور وناهضه بشتى الوسائل وسمي بالمستبدة، وتزعمه السيد محمد كاظم اليزدي، وهذا الصراع افرز اقتحام مراجع الدين الساحة العراقية وانفتاحهم نحو ايجاد حلول للمشاكل التي تدور حولهم، وتفاعل الناس مع توجهات علماء الدين كل بحسب مرجعه، فانقسم الناس للانقسام في مواقف الفقهاء حيال المشروطة سنة ١٩٠٦م، وباتت قضية المشروطة هاجسا نخبويًا وجماهيريًا شاملًا (١٠).

كما انه في عام (١٩١١) عندما اجتاحت القوات الروسية شمال إيران اثر الخلاف المائي الحاصل بينهما وقيام القوات البريطانية باحتلال جنوب إيران حين بررت تلك الدولتان إن الهجوم على إيران جاء استنادًا على اتفاقية عام (١٩٠٧)، كما عملت القوات الروسية إلى قتل علماء الدين في تبريز وإشاعة الرعب في صفوف الناس، وعندها أعلن علماء الدين في العراق وخاصة في النجف الأشرف الجهاد ضد القوات الروسية الغازية ومنهم الاخوند الخراساني الذي أوعز بنصب الخيام خارج مدينة النجف لتعبئة الجماهير استعدادًا للمواصلة الجهاد ضد الغزاة، وعندما قصفت القوات الروسية مرقد الإمام علي بن موسى الرضا (ع) اجتمع علماء الدين في مدينة الكاظمية وهم السيد مهدي الحيدري والشيخ مهدي الخالصي والسيد إسماعيل

الصدر والسيد عبد الله المازندراني والشيخ فتح الله الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني والسيد علي الراماد والسيد مصطفى الكاشاني والسيد محمد تقي الشيرازي المقيم في سامراء ولم يتخلف عن ركب العلماء سوى السيد كاظم اليزدي المقيم في النجف(١١) .

وعندما بدأت البوادر الاستعمارية البريطانية تظهر للعيان باحتلال العراق تبعا لتنوع المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في العراق وتنفيذا لهذا المخطط عملت بريطانيا على تسيير حملة عسكرية من البحرين نزلت في الفاو يوم (١٠) ١٩١٤/٢، فما كان للسلطات العثمانية إلا العمل لتعبئة الجهود لمقاومة الغزو البريطاني، اذ اصدر شيخ الإسلام (خيري افندي) فتوى الجهاد ضد الغزاة في يوم (٧) ١٩١٤/٢، وكررها في (١١) ٢، ونشرت في بيان مؤثر من ثلاثين عالم في (٢٣) ٢، إلى أن هذه الفتوى لم تلق تجاوبا من المسلمين وكان أثرها ضعيفا إلى حد كبير ، كما وعملت على تحريض رجال الدين في النجف وكربلاء وباقي الأماكن المقدسة بالانضمام إلى الحركة الجهادية وصورت الحرب بأنها حرب جهادية ضد الكفار(١٢) .

إن هذه المواقف للمؤسسة الدينية وخاصة المواقف السياسية لم تأت من فراغ بل كانت بداياتها متمثلة بنمو الحركة الإسلامية في المدن الشيعية المقدسة وكيف إن هذه المدن شكلت الاتجاه الفكري السياسي والرئيس في تلك المدن خلال المدة الممتدة بين أوائل القرن العشرين وحتى الاحتلال الانكليزي للعراق عام ١٩١٤ حيث تمثل ذلك النمو بعدد من المظاهر السياسية والفكرية للتيارات التي تولدت عنها وكانت النجف وكربلاء وعلى الرغم من أهمية المدن الشيعية الأخرى قد

شكلتا المركز القيادي الأساسي للحركة الإسلامية ومظاهرها الفكرية وتياراتها(١٣).

وكان دور المجتهدين الشيعة خلال الفترة الدستورية ، وظهورهم قادة حركة جهادية في العراق بين ١٩٠٨-١٩١٥ م قد مكنهم من تعبئة السكان المحليين ، وظهرت الاحداث اللاحقة قوة المجتهدين بالكامل فضلا عن ازدياد توجههم نحو العمل واتساع حرية حركتهم ، ففي نهاية العام ١٩١٨ م انتقل المرجع الديني محمد تقي الشيرازي الى كربلاء ، واخذ يصدر بيانات تدعو الى اقامة دولة اسلامية في ارجاء العراق ، وشكل مجلس شورى للعلماء ، واصدر فتوى بجواز حمل السلاح ضد البريطانيين ، وشكل مجلسا لادارة الحرب ضد البريطانيين ، وقد شرعت الحكومة البريطانية على الفور باجراء استفتاء حول نوعية الحكومة التي يرغب بها العراقيون ، والتي حرمت المشاركة في استفتاء يهدف الى قيام ادارة بريطانية في العراق ، وثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ م ضد الاحتلال البريطاني للعراق(١٤).

تميزت المدة الاولى بان السيد الشيرازي قام بتعزيز القيادة الدينية في معارضة المشاريع الانكليزية ومقاومة الاحتلال وحل بعض المشاكل التي تواجهها حركة المقاومة الإسلامية وذلك قبل أن يتخذ موقف حازم وحاسم للبدء بمواجهة شاملة ومسلحة ضد الاحتلال حتى يتمكن من تحقيق وإنجاح جميع السبل القادرة على تحقيق النجاح في الحالة الثورية كما جعل وبشكل اكبر من المؤسسة الدينية عامل جذب لجميع أنظار أبناء الشعب وتمكن من حل المسألة المهمة الخاصة بالتنافر والصراع بين العشائر عن طريق خلق التآلف والتقارب في الوجهات المختلفة بالشكل الذي يمكن من خلال ذلك الاستفادة منهم في مقاومة المحتل، كون إن

الثقل الذي تتمتع به هذه العشائر في كل موقف سياسي لا يستهان به إن كل هذه الأمور كانت بمثابة التهيئة الكاملة لما ينتظره العراقيون من استقلال (١٥).

وقد لعب المرجع الديني ابو القاسم الخوئي دورا بارزا في العراق من خلال تصديه السلمي لنظام صدام حسين ، وحفظه للحوزة العلمية في النجف الاشرف ، على الرغم من اجرام هذا النظام ومحاولاته الحثيثة على مدى ثلاثة عقود لطمس دور المرجعية الدينية والحوزة العلمية ، وقمعه للحركة الاسلامية في العراق ، وقتله وسجنه للعلماء والمفكرين والمعارضين ، وتقييده للممارسات الشيعية في بلاد الرافدين ، وارتكابه للمجازر الجماعية ضد الشعب العراقي بمختلف طوائفه واعراقه واطيافه (١٦).

مرت الحوزة العلمية في النجف الاشرف بتطورات كثيرة منذ تأسيسها على يد الشيخ الطوسي حتى الان ، وعاصرت الكثير من الصعوبات والتحديات ، واستمر التطور الفكري فيها ولاسيما نظرية الفقيه وحدود ولايته وموقفه من العمل السياسي والاحداث التي تواجه الامة في زمانه ، وقد استطاعت الحوزة ان تحافظ على كيانها على الرغم من التحديات والضغوطات التي تعرضت لها ، وان تحافظ على مصالح الامة وعلى كيانها ، وذلك بفضل استقلالها المالي والاداري عن السلطات على مر الزمان ، ومازالت تتطور بتطور الزمان والمكان وما يفرزه من معطيات جديدة (١٧).

المحور الثاني : دور المرجعية الدينية في بناء الامة :

ان المرجعية الدينية هي صمام الامان للعالم الاسلامي وتتميز بحضورها الفاعل في كل قضايا الامة الاسلامية ودورها الكبير في حفظ استقرار المجتمع عبر تحقيق الانسجام والتعايش من خلال اهميتها الاجتماعية وثقلها السياسي ودورها في ترشيد العملية السياسية وتصحيح المسارات وتقديمها النصح للقادة السياسيين

والاجتماعيين للوصول الى اتخاذ القرارات الصحيحة ، على المستوى الداخلي والسياسات الخارجية وخصوصا الامور التي تمس حياة الامة . وقد وقفت المرجعية الدينية على مدى التاريخ ضد الحكومات التي تتصف بالنزعة القمعية والاستبداد وتكميم الافواه والتي كان هم تلك الحكومات هو حماية الكرسي والعرش والمناصب والامتيازات ، اما مصلحة الامة والشعب فهذه لاتدخل في حسابات تلك الحكومات المستبدة .

لقد اثبتت المرجعية الدينية وعلى طول التاريخ دورها القيادي في أحداث العراق والمنطقة قبل سقوط النظام وبعده لا يمكن لأحد إن يتجاهله، إذ يعود تاريخ مشاركة علماء الدين العراقيين في صميم السياسة إلى سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث دعا علماء الشيعة للجهاد مع العثمانيين ضد الإنجليز، وساهم بعضهم في القتال فعلا، وفي عام ١٩١٨ تأسس في النجف حزب باسم "حزب النجف السري" من ساسة ورجال دين شيعة، وكان برنامجهم يدعو لاستقلال العراق وتأسيس حكومة برئاسة أحد أبناء الشريف حسين، ثم الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، إلا إن تنامي دورها الأساس والرئيسي في الشؤون العامة ظهر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وبعد صعود التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية إلى السلطة في العراق اثر سقوط النظام البائد ، ظهرت بعض الأصوات الشعبية تطالب بإشراف ورعاية المرجعية الدينية في النجف الاشراف وعلى رأسها (آية الله السيد علي السيستاني) للعملية السياسية في العراق وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال وتلك التيارات السياسية المختلفة(١٨).

وفعلا دعت المرجعية الدينية الشريفة إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة لتشكيل حكومة عراقية وانهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم

الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات أعضاء المجالس المختلفة، ( مجلس النواب، ومجالس المحافظات والاقضية والنواحي)، لذلك كان- ولا يزال- للمرجعية الدينية في النجف الاشرف دور مهم في المرحلة الراهنة لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، وخاصة فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وأخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستدين وتوفير الخدمات للشعب(١٩).

ترى المرجعية أن دورها يعني الأشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والأجتماعية وهي تكليف وليس تشريف وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزا سياسيا، لذا إن الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأنا سياسيا فقط بل هي شأن اجتماعي والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية وبحكم تصديه لمقام المرجعية الدينية، ونتيجة لمطالبة اغلبية ابناء الشعب بالإصلاح والخدمات، فقد دعت المرجعية الدينية عبر وكلائها في كربلاء الى الاستجابة لمطالب المتظاهرين وتوفير الخدمات لهم والقيام بالإصلاحات الضرورية، لقد سبقت المرجعية هذه الدعوات بسنوات عديدة، إذ ومنذ الاحتلال دعت إلى الإصلاح السياسي وتوفير الخدمات والأمن للشعب العراقي، لهذا كانت دعوة المرجع الأعلى (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) ومن خلال وكيل المرجعية في كربلاء في خطب الجمعة الحكومة العراقية باتخاذ "خطوات جادة" لتحسين الأوضاع في

البلاد غداة تظاهرات عمت المحافظات العراقية وقال: "إن المرجعية الدينية العليا إذ تقدر عاليا أداء المواطنين الأعداء ممن شاركوا في المظاهرات بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسبا لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذاك: اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلف سنويا مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها. إن المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلا"، كما أكد المرجع الأعلى أيضا على: "إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على تعاطفها مع مطالب المواطنين المشروعة وحققهم في التعبير عن آرائهم بصورة سلمية، تبدي قلقها من أن تخرج التظاهرات التي دعا إليها بعض الأطراف عن السيطرة وتستغل من قبل ذوي المآرب والأجندات الخاصة وتؤدي إلى إزهاق الأرواح والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، ولذلك تهيب بالمواطنين أن يكونوا على حذر من هذا الأمر(٢٠).

إن المرجعية الدينية الرشيدة وعلى رأسها (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) ترقب الأحداث يوميا وبدقة، وتسعى للحفاظ على التظاهرة التي غايتها الإصلاح، وأن لا تجير لجهة سياسية، وبالخصوص الجهات الرسمية والحزبية التي قد تنبهي لاحتواء

هذه التظاهرة بالمال وبالوعود الوردية الكاذبة، لأنه من الخطر أن تقدم الجهات الحزبية المتهاككة على المنصب والمال لتتبنى تلك التظاهرات، كما لا بد لنا أن لا ننسى الدور الذي يلعبه البعثيون في مراقبة الساحة السياسية والعمل بالخفاء لاستغلال الموقف لصالح أجنداتهم الخاصة. وإن تظاهرة السابع من آب أظهرت أهمية الدور الذي تلعبه المرجعية الدينية في تجسيد المشروع المقاوم للفساد المنتشر في جميع مرافق الدولة داخل البرلمان التشريعي والحكومة التنفيذية بسبب المحاصصة والشراكة البغيضين ، كما أظهرت التظاهرة أهمية الحشد الشعبي الطبيعية للدفاع عن المشروع الإصلاحي للدولة العراقية بدءاً من مقاومة الإرهاب وانتهاء بمقاومة الفساد المستشري في أوساط الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة، ولقد أن الأوان للمشروع بعملية الإصلاح السياسي والأخلاقي، ومحاربة الفساد بتغيير بعض بنود الدستور لإنهاء حالات الجنوح السياسي والقانوني(٢١).

كذلك ان المرجعية الدينية سعت منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في ان يحل مكانه نظام يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرة ونزيهة، وذلك ايماناً منها بأنه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن اريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الاصيلية ومصالحه العليا . ومن هنا أصرت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالإسراع في اجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة امام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم، من خلال اختيار ممثليهم المخوّلين بكتابة الدستور الدائم وتعيين اعضاء الحكومة العراقية. (٢٢)

وبعد وصول التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والأهلة بالسكان، وقتلها الآلاف من العراقيين في الموصل وصلاح الدين على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة، لذا جاء دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها لقوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح، إذ إن تخاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية، دفعها لان تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدسات والشعب.

كما اكدت على ان مكافحة الارهاب يجب ان تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والاعلامية ويتطلب ذلك العمل وفق خطط مهنية مدروسة لتأتي بالنتائج المطلوبة ، والعمل الامني والاستخباري وان كان يشكل الاساس في مكافحة الارهاب الا ان من الضروري أن يقترن ذلك بالعمل التوعوي لكشف زيف وبطلان الفكر الارهابي وانحرافه عن جادة الدين الاسلامي الحنيف، متزامنا مع نشر وترويج خطاب الاعتدال والتسامح في المجتمعات التي يمكن أن تقع تحت تأثير هذا الفكر المنحرف، بالاضافة الى ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين اهلهما النازحين من العود اليها بعزة وكرامة وضمان عدم الانتقاص من حقوقهم الدستورية وتجنب تكرار الاخطاء السابقة في التعامل معهم . ان التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين يعد من اولويات المرحلة المقبلة، فلا بد من مكافحة الفساد المالي والاداري بكل حزم وقوة من خلال تفعيل الاطر القانونية وبخطط عملية وواقعية بعيدا عن الاجراءات الشكلية والاستعراضية.

إن المعركة ضد الفساد - التي تأخرت طويلا - لا تقل ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الارهاب قادرون - بعون الله - على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضا إن أحسنوا ادارتها بشكل مهني وحازم. (٢٣)

فضلا عن مواقف المرجعية الدينية في بيان النصر العظيم وأثرها في تكريم المجاهدين، وقد تناول موضوعات ثلاثة مهمة جدا أكدت عليها المرجعية في بيان النصر وهي: منزلة المجاهدين وتضحياتهم وتكريم المجاهدين .

الوظائف الاساسية للمرجعية الدينية:

بما أن المرجعية هي الامتداد الطبيعي لبحر الإمامة والعصمة وما يكنزه هذا البحر من جواهر عقائدية وسياسية ، فإن عمل المرجعية يكون وفق ما قام به أئمة أهل البيت (ع) من أدوار ومواقف مختلفة، وبدءا بالموقف العلوي وانتهاء بالموقف العسكري ، حيث أن مراجع الدين لا تقتصر وظيفتهم على كتابة الرسائل العملية وإدارة شؤون الحوزات العلمية ، وإن كانت هي من أهم الوظائف، ولكن هنالك مسؤولية مهمة أخرى وهي لمن يكون قادرا على أن يشخص للأمة النمط الصحيح للتعایش وفق الظروف والمعتك السياسي الحاصل ، هل هي شرائط أمير المؤمنين (ع) حتى يكون الموقف أو الدور علويا ، أم هي الظروف السياسية للإمام الحسن حتى يكون الموقف حسنيا ، أم هو المعتك السياسي والظرف الذي عاشته الامة زمن الإمام الحسين (ع) حتى يكون الموقف حسينيا ، وهكذا الى آخر قائمة أهل البيت (ع) ، أي فكما اختلفت أدوار ومواقف الأئمة (ع) على الرغم من أن هدفهم واحد ، فكذلك تختلف مواقف وأدوار مراجع التقليد من ظرف الى آخر ، فمنهم من قام وقاوم بالواجهة المسلحة ضد الحكومات الجائرة في زمانهم ، لأنهم رأوا أنه التصدي العسكري لهذه

الحكومات الظالمة هو الأنسب لذلك الظرف ، ومن أمثال هؤلاء المراجع العظام ، الشيخ محمد تقى الشيرازي والسيد محمد سعيد الحبوبى والشيخ أحمد النراقي والسيد محمد المجاهد بن السيد صاحب الرياض ، والسيد الشهيد محمد باقر الصدر ، والسيد الشهيد محمد باقر الحكيم ، وجماعة كثيرين (قده) ، في حين قام جمع آخر من المراجع باتباع أسلوب التصدي السلمى أو الفكري للحكومات الجائرة ومن أمثال هؤلاء ، الشيخ محمد جواد البلاغى الذى تصدى للمد الشيوعى والإلحادى ، وسماحة السيد حسين البروجردى الذى تصدى لحكومة الشاه ، والسيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الموسوى الخوئى اللذان تصديا للحكم البعثى الظالم ، وقد استمرت من بعدهما المرجعية الدينية بزعامة السيد علي الحسينى السيستانى (دام ظله) بالتصدي لهذا الحكم الظالم وافشال مخططاته فى تمزيق وحدة الصف الإسلامى، ومن هذا المنطلق فإن الواجب الشرعى للمكلف هو الإنصياح التام لمرجع التقليد الذى يقلده ، وعليه السمع والطاعة وليس من حقه أن يقده المرجع الذى يقلده أو غيره من المراجع ، فلكل مرجع تقليد موقفه الشرعى تجاه الأمور والقضايا التى تحيط بالأمة ، ومن ذلك يتضح أن وظيفة ودور المرجعية الدينية هي إصدار الفتاوى الشرعية لبيان الأحكام الشرعية ، وتوضيح معالم الدين وتبليغها للناس ، وكذلك من واجباتها الشرعية حفظ بيضة الإسلام والدفاع عنه ، فلولا جهود ومواقف علماؤنا الأعلام وفقهاؤنا العظام لذهبت واندرست معالم الدين الإسلامى الأصيل (٢٤).

من خلال الكلام الأنف الذكر يمكن تقسيم الأدوار و الوظائف الأساسية للمرجعية الدينية الى ثلاثة أقسام هي (٢٥) :

١- الإفتاء : وهو بيان معالم الدين والأحكام الشرعية للمكلفين وفق الشريعة الإسلامية السمحاء من قبل المجتهد الجامع للشرائط الشرعية ، فالأحكام الإلهية جاءت من خلال النصوص القرآنية أو النبوية المروية عن الرسول الأعظم (ص) بواسطة أئمة أهل البيت (ع) حيث ورد في الحديث عن الإمام علي (ع) أنها تناولت حتى أرش الخدش ، الذي هو مقدار العوض الذي يدفع للخدش البسيط لجسم الإنسان ، وقد جاءت الأحكام الشرعية في ضمن هذه النصوص المروية عن النبي محمد وأهل بيته وبالتالي تحتاج الى شيء من الاستنباط من قبل الفقهاء وذلك لأنهم الأقدر على توضيح واستنباط الحكم الشرعي من مداركه المقررة .

٢- القضاء : هو الفصل في الأمور التي يختلف فيها شخصان أو أكثر في أمر ما ، بمعنى تطبيق الحكم الشرعي على الواقعة الخارجية تشخيصا يتطابق مع الحق ، ثم يطبق الحكم الشرعي للفصل في هذه الخصومة والحسم لهذا النزاع ، فالقضاء من المهمات والمسؤوليات التي يمارسها المجتهد الذي يرجع اليه الناس ، فعن عمر بن حنظلة قال: سألت الصادق (ع) عن رجلين من أصحابنا بينهم منازعة في دين أو ميراث فتحاكما الى السلطان الجائر أيحل ذلك ، قال (ع) : من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ، قال الله تعالى (يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به) (٢٦) قلت فكيف يصنعان؟ قال (ع) : ينظران من كان منكم ممن روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما ، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا راد على الله وهو على حد الشرك بالله ، وعن أبي عبد الله الصادق (ع) قال : القضاة أربعة : ثلاثة في النار وواحد في الجنة ، رجل قضى بجور وهو يعلم فهو في النار، ورجل قضى

بجور وهو لا يعلم فهو في النار ، ورجل قضى بالحق وهو لا يعلم فهو بالنار ، ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة.

٣- الولاية: تعتبر الولاية من الوظائف الدينية الرئيسية للإمام المعصوم (ع) وهي أهم منصب إلهي في النظام الإسلامي كما صرح القرآن الكريم بذلك قال تعالى { إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ... } (٢٧)، وكذلك النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت (ع) ، فهي ثابتة لهم قطعاً و يقيناً ، أما النصوص الواردة في بيان أن المجتهد العادل العالم بالأحكام الشرعية له حق الولاية العامة بعد أهل البيت (ع) فهي قليلة وغامضة عند أكثر العلماء ، حيث ذهبوا الى عدم وجود النص على تعيين المجتهد (خصوصاً) لهذا المنصب الإلهي ، لكنهم رأوا بأن هذا المنصب الإلهي لا يمكن أن يترك خالياً من المسؤولية وإن المجتهد هو الذي يتولى هذا المنصب ولكن في دائرة الأمور الحسبية التي تشمل مجمل القضايا التي يحتاج إليها المسلمون في معاشهم ومعادهم وديانهم وأخرتهم ولا ينتظم من دونها دينهم ولا دنياهم ، ومن بين القضايا التي تهم المجتمع الإسلامي والتي يتعامل معها الفقيه الجامع للشرائط الشرعية، هي القضايا والاحداث السياسية التي تمر بهذا المجتمع ، حيث يقوم الفقيه باستنباط الاحكام الشرعية السياسية الملائمة لكل مرحلة وظرف وزمان ، وعلى الرغم من اختلاف الاساليب وتعدد الادوات التي يستعملها الفقهاء عند تعاملهم مع تلك الاحداث والقضايا ، الا ان هدفهم واحد على مر العصور والازمنة ، الا وهو حفظ بيضة الاسلام واعلاء كلمة الله ، لذلك فهم يعتمدون في تعاملهم مع هذه القضايا على القواعد العامة والخطوط العريضة التي حددها اهل البيت (ع) في مختلف الادوار والمواقف التي مروا بها.

على أساس ذلك فإن دور أو عمل المرجعية لا يقتصر على إصدار الفتوى بل يمتد ليشمل حفظ بيضة الإسلام والدفاع عنه ، وقد ذكر سماحة السيد محمد سعيد الحكيم (دام ظلّه) في أحد الإستفتاءات الموجهة لسماحته حول دور ووظيفة المرجعية ما نصه ( نعم لا ريب إن من جملة الواجبات الشرعية حفظ بيضة الإسلام والسير بالإسلام والمسلمين نحو الأفضل وهو لا يخص المجتهد المقلد بل يعم كل أحد حتى عامة الناس ، لكن ضوابط العمل لا بد أن تكون شرعية وتمييز الضوابط الشرعية وتحديدّها لغير المجتهد لا يتم إلا بالتقليد ، ومع إختلاف المجتهدين يتعين التقليد بالضوابط المذكورة في الرسائل العملية للتقليد ، لأنها هي التي دلت عليها الأدلة الشرعية ، وذكر ضوابط غيرها تلاعب بالأحكام الشرعية لا يسوغه الإهتمام بالوظيفة المذكورة بعد أن كان المطلوب القيام بتلك الوظيفة على الوجه الشرعي ، لا على وجه آخر إلا يأذن به الله تعالى ولا يبرئ الذمة معه ، نعم إذا عين المجتهد المقلد ضوابط العمل لنفسه وللناس فله أن يستعين في أداء الوظيفة بذوي الإختصاص والمعرفة) (٢٨).

لقد كان للمرجعية الدينية في العراق الدور الايجابي في منع انهيار المجتمع وانزلاقه الى دوامة العنف والاقتيال رغم شراسة المؤامرات التي استهدفته وحافظت المرجعية على ممتلكات الدولة ومؤسساتها ، ومنعت من الاخذ بالثار الانفعالي في بيان وتوجيهات الى الامّة صدرت يوم ٢٠٠٣/٤/٦م أي قبل سقوط النظام لما تعلمه وتوقعه من حصول هذه التوقعات(٢٩) .

فضلا عن دور المرجعية الدينية في التقريب بين المذاهب الاسلامية ، وقد جاء هذا الدور نتيجة شعور مترسخ عند القادة الدينيين والاصلاحيين بضرورة العمل للتقارب بين كل المكونات الاسلامية لما شهده العالم الاسلامي من صراعات وصدّامات وصلت

حد اراقة الدماء لاسباب لايمكن وصفها الا بالتافهه ، وذلك من خلال عقد اجتماعات ومؤتمرات واصدار فتاوى تزيل حالة الفرقة والغموض وتقدم طروحات عقائدية فكرية تهدف الى رفض الفتنة<sup>(٣٠)</sup> .

ولاننسى دورها الكبير في نبذ الدعوات والاصرار على اختيار ذوي الكفاءات العالية من العراقيين بغض النظر عن المذهبية الضيقة ، لينعم الشعب العراقي بالأمن والطمأنينة شريطة سيادة العدالة في الاسناد الوظيفي لمختلف مرافق الدولة فلا يهمله من يشغل المناصب العليا من هو شيوعي او سني ، بقدر ما يهمله ان تتوافر الشرائط الوطنية والاخلاقية في الواجبات والحقوق ، داعيا الى المساواة الفعلية لا الزائفة في كل شيء<sup>(٣١)</sup> .

وقد امتازت المرجعية الدينية في النجف الاشرف بتخطيها الحدود العراقية في المسائل التي تهم المسلمين فكانت مشاركة داعمة وفاعلة ولها رأيها الصريح ، والحقيقة ان هذا يؤكد على توجهاتها التقريبية الوحدوية ففي كل الحالات كانت المرجعية مرتبطة بقضايا المسلمين ولعل القضية الفلسطينية من القضايا التي جسدت وحدة المواقف وعامل التقارب والوحدة لكل المسلمين ، فهذه القضية التي شهدت تطورات مهمة شكلت انعطافا حادا في مسيرتها ، ولذلك اصبح لهذه القضية حيزا مهما في اهتمام المرجعية الدينية في النجف الاشرف من خلال الفتاوى والنداءات المساندة لهذه القضية الكفاح ، ومنذ البداية كان موقف المرجعية الدينية ينطلق من الاعتبار الدينية على اساس ان فلسطين المغتصبة هي جزء من العالم الاسلامي وفيها اولى القبلتين وثاني الحرمين الشريفين والعديد من الاماكن المقدسة التي لايمكن التخلي عنها وقبول سيطرة اليهود عليها ، وكان هذا الموقف المتأزر مع القضية الفلسطينية ثابتا لايقبل المساومة من كل علماء الدين في النجف الاشرف . وبذلك يمكن القول ان القضية الفلسطينية كانت الصورة الممثلة للتقارب بين

المذاهب الاسلامية جميعا اذ انها عامل جمع وهذا مااضى على موقف المرجعية الدينية صفة الداعية لنصرة المسلمين اينما كانوا ولاي مذهب انتموا بل انها قربت من المسلمين(٣٢).

لقد كان للسيد السيستاني وهو الرجل الاكثر تأثيرا في صفوف الشيعة العراقيين واضحا ودقيقا في آرائه ومواقفه من العملية السياسية والبناء الديمقراطي فقد كان عصريا في تلك المواقف ولم ينفصل عن المدة الزمنية التي يعيشها العراق كما كان غيره من رجال الدين الذين اتخذوا من التشدد وسيلة لرفض كل شيء ، فالسيستاني اكد على الخطوط العامة للدولة الجديدة والمجتمع السياسي القائم على التعددية ورفض الالغاء والتهميش لاي مجموعة اثنية ومنح الامتيازات والمناصب الحكومية لاثنية بعينها ، كما اكد على ان الدور الاساسي للحوزة العلمية هو التعليم والارشاد والتثقيف الديني دون ان تقف المرجعية الدينية موقفا سلبيا من الاحداث المهمة والخطيرة في حياة الشعب كأعداد دستور دائم للبلاد ، كما يشير السيد السيستاني ويوجه بضرورة عدم زج رجال الدين في الجوانب الادارية والتنفيذية بل ان دورهم يجب ان يقتصر على التوجيه والاشراف على اللجان التي تشكل الادارة المدنية وتوفير الامن والخدمات العامة للاهالي(٣٣).

فضلا عن دوره في اخماد الفتنة التي كادت ان تعصف بالعراق وذلك بسبب قيام حفنة من الارهابيين بتفجير قبة الاماميين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامراء المقدسة ، اذ تعد العتبة العسكرية من المزارات المقدسة عند ابناء الطائفة الشيعية بصورة خاصة وعند اغلب المسلمين بصورة عامة ، وعلى اثر هذا الاعتداء الاجرامي اصدر السيد السيستاني فتواه الشهيرة بحرمة الدم العراقي بكل طوائفه ، وحرمة الدم السني بالخصوص ، بل قال: ان من واجب الشيعي ان يحمي اخاه السني ، كما دعا السيد واكد على جميع العراقيين بجميع طوائفهم الى التصدي لعدوهم

الاول وهو (الارهاب) الذي يهدد وحدة العراق، مؤكدا اهمية بناء جسور الثقة لتعزيز الوحدة الوطنية والسلم الاهلي، فاستطاع السيد بحكمته ورجاحة عقله ان يبعد شبح الحرب الاهلية التي كادت ان تدخل العراق في بحر من الدماء، الامر الذي يظهر بوضوح ثقل ودور المرجع السيد السيستاني باعتباره صمام امان للعراق وللعراقيين(٣٤).

ويعد تطويق واحتواء ازمة النجف من الانجازات الكبيرة والهامة، اذ تعرضت المدينة الى دمار كبير جراء العمليات العسكرية في عام (٢٠٠٤م)، فقد عاد الاستقرار والامن الى المدينة المقدسة، واستطاع السيد بحكمته الحفاظ على ارواح المواطنين الساكنين، بل والمقاتلين ايضا، وايصالهم الى اماكن سكناهم بعيدا عن اعتقال وملاحقة القوات الامريكية، بهذه الروح الابوية ومن موقع الاحساس بالمسؤولية الشرعية والاخلاقية استطاع انقاذ المدينة واهلها، وعلى الدوام كانت تصريحاته وبياناته تحث على السلم والوحدة وحرص الصفوف ضد العدو المشترك وهو الارهاب(٣٥).

وبذلك نستطيع القول ان المرجعية الدينية بزعامة مراجعنا العظام قامت وتقوم بنفس هذه الأدوار والمواقف عند تعاملها مع الحكومات الجائرة، فنراها مرة تتحفظ تجاه أمور أو تلتزم الصمت، ومرة أخرى تتصدى لهذه الحكومات الجائرة وفق المصالح والمفاسد وشروط ومواقف كل مرحلة، فهذه التصرفات التي تقوم بها المرجعية الدينية ومن يمثلها من العلماء والمراجع الأعلام إنما تكون مبنية على أسس صحيحة وممتينة ومستندة على النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المروية عن أهل البيت (ع)، لذلك لا ينبغي الطعن بهذه التصرفات أو انتقادها من قبل عامة الناس، أو بعض الأشخاص الغير متخصصين (دون المجتهد) المحسوبين على هذه المؤسسة العظيمة.

الخاتمة :

تبين لنا من خلال البحث عدة نتائج نذكر منها :

١- إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن

ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على

حساب بقية شرائح الأمة، وهذا هو موقف ابوي تجاه شرائح المجتمع العراقي وليس

موقفا سياسيا الزاميا.

٢- لقد دعت المرجعية الدينية للتهدئة في العديد من الاحداث ومنها تفجير الإمامين

العسكريين عليهم السلام، لقد كانت المرجعية الدينية واعية للمخططات

الامريكية التي تحاك ضد العراق ومحاولة إثارة الحرب الطائفية فيه، فكان لهذا

التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون

العامة للبلاد، وعدت الملجأ الأول والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية

الغير فعالة في العراق.

٣- ان المرجعية تؤمن بالتعايش السلمي بين ابناء المذاهب الاسلامية من سنة وشيعة،

وبينهم وبين ابناء الاديان الاخرى وقد اصلت ذلك بمنهج عملي يبتعد عن

الشكليات غير المنتجة لحساب المضمون الذي يكرس ثقافة التقارب والتحابب

والتعايش.

٤- نجد الدور الفعال للمرجعية في قيادة المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة من

خلال الحفاظ على مصالح المستضعفين في فترات حكم أنظمة الجور حتى زرعا

ارض التاريخ بقوافل الشهداء، والسعي بالمجتمع نحو مراتب الكمال التي رسمتها

النظم الإسلامية ولاسيما النظام الاجتماعي منها. حيث نهض العلماء بعبء حفظ

الشريعة، وأنارت الدرب للأجيال والشعوب على مَرَّ العصور بعد الغيبة الكبرى وحتى وقتنا الحاضر.

الهوامش والمصادر:

(١) بحر العلوم، محمد، النجف الاشرف والمرجعية الدينية، بغداد، ٢٠١١م، ص ٨٧.  
(٢) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، انتشارات الشريف الرضي، د. م. د. ت، ج ٣، ص ١٠١-١٠٢؛ بحر العلوم، النجف الاشرف والمرجعية الدينية، ص ٩٦.

(٣) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣، ص ١٠١-١٠٢؛ بحر العلوم، النجف الاشرف والمرجعية الدينية، ص ٩٦.

(٤) احمد، معتصم السيد، مرجعية الفقهاء.. الامتداد الرسالي في عصر الغيبة، ٢٠١٣م، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

<http://www.alhodamag.com>

(٥) بحر العلوم، النجف الاشرف والمرجعية الدينية، ص ٩٦؛ الصغير، محمد حسين علي، لقطات من نضال المرجعية الدينية في النجف الاشرف من زعيم الاحرار حتى السيد السيستاني، بحث منشور في مجلة افاق النجفية، العدد ١٤، ٢٠٠٩م، ص ١٧.

(٦) نصير، راجي، المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، ٢٠١٨م، ص ٥٢-٥٣.

(٧) سلمان، حيدر نزار، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الاشرف (تأريخ سياسي)، بحث منشور في الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، ص ١٦٥.

(٨) نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف، ص ٨.

(٩) ال محبوبه، جعفر الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها، ط ٢، دار الاضواء، ج ١، ص ٣٢٦.

(١٠) نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف، ص ٥٤.

(١١) الغانمي، احمد هاشم، دور رجال الدين الشيعة في الاحداث السياسية العراقية ١٩٠٠-١٩٢٠م، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني:

<http://fcds.com>

(١٢) الغانمي، احمد هاشم، دور رجال الدين الشيعة في الاحداث السياسية العراقية ١٩٠٠-١٩٢٠م، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني :

<http://fcds.com>

(١٣) الغانمي، احمد هاشم، دور رجال الدين الشيعة في الاحداث السياسية العراقية ١٩٠٠-١٩٢٠م، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني :

<http://fcds.com>

(١٤) نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف، ص ٦٧.

(١٥) الغانمي، احمد هاشم، دور رجال الدين الشيعة في الاحداث السياسية العراقية ١٩٠٠-١٩٢٠م، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني :

<http://fcds.com>

(١٦) مزاحم، هيثم، المرجعية الدينية بين الواقع التقليدي وطموحات المؤسسة، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، ٢٠١٥م، على الموقع الالكتروني :

<http://nosos.net>

(١٧) نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف، ص ٧٣.

(١٨) محمد، حمد جاسم، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق... الأسباب والنتائج، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مقالة

منشورة على الموقع الالكتروني : <http://www.fcds.com>

(١٩) محمد، حمد جاسم، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : <http://www.fcds.com>

(٢٠) بيان مكتب سماحة السيد (دام ظله) حول مظاهرات يوم الجمعة، ٢٠١١م،

<https://www.sistani.org>

(٢١) محمد، حمد جاسم، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق... الأسباب والنتائج، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مقالة

منشورة على الموقع الالكتروني : <http://www.fcds.com>

(٢٢) بيان مكتب سماحة السيد (دام ظله) حول الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠١٨م، ١٧-شعبان ١٤٣٩هـ.

(٢٣) خطبة النصر من الصحن الحسيني الشريف لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (٢٦ ربيع

الأول/١٤٣٩هـ) الموافق (١٥/١٢/٢٠١٧م).

(٢٤) الغراوي، رزاق مخور، دور المرجعية الدينية في المجال السياسي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

<https://www.kitabat.info>

(٢٥) الغراوي، رزاق مخور، دور المرجعية الدينية في المجال السياسي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

<https://www.kitabat.info>

(٢٦) سورة النساء: الآية (٦٠).

(٢٧) سورة المائدة: الآية ٥٥.

(٢٨) الغراوي، رزاق مخور، دور المرجعية الدينية في المجال السياسي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

<https://www.kitabat.info>

(٢٩) اليعقوبي، محمد، المرجعية الدينية ومهمات الواقع الاسلامي، دار الصادقين، د.م، ٢٠١٤م، ص ١٣-١٤.

(٣٠) عطية، تغريد جاسم، دور المرجعية الدينية في التقريب بين المذاهب الاسلامية، بحث منشور في جامعة مجلة جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ص ٤٣٥.

(٣١) الصغير، لقطات من نضال المرجعية العليا في النجف الاشرف، ص ٢٠.

(٣٢) عطية، دور المرجعية الدينية في التقريب بين المذاهب الاسلامية، ص ٤٤٦.

(٣٣) سلمان، حيدر نزار السيد، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الاشرف (تاريخ سياسي)، ص ١٧٣-١٧٤.

(٣٤) الظالمي، صالح، المرجعية والمواقف الصريحة السيد السيستاني أنموذجا، بحث منشور في مجلة آفاق نجفية، العدد ٢، ٢٠٠٦م، ص ٧٨.

(٣٥) الخفاف، حامد، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف، بيروت، ٢٠١٢م، ص ٩٤.